



المؤتمر العلمي العاشر
"الاقتصادات العربية وتطورات ما بعد الأزمة الاقتصادية العالمية"
التوزيع: محدود
الأصل: بالعربية
٢٠-١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩
بيروت - لبنان

البحث الثالث:
"الأزمة الاقتصادية العالمية
الأسباب والتداعيات والآثار في الاقتصادات العالمية
(دراسة الحالة التونسية)"

الدكتور عبد الفتاح العموص
أستاذ العلوم الاقتصادية
ونائب رئيس جامعة صفاقس - تونس

الرعاة الرسميون:



مقدمة

تمثل الأزمات الدورية الاقتصادية تغييرات عادية ومتكررة تمر بها كل الاقتصادات الوطنية دون استثناء. فالأزمات المالية المتعاقبة بين فترة زمنية وأخرى، لا تشذ على هذه القاعدة، وتتخرب بالتالي بصفة طبيعية في المجال المالي الدولي. فالالاقتصاد العالمي يمر في هذه الآونة بأزمة اقتصادية ركودية خطيرة، متأنية من آثار أزمة مالية خانقة ومن انعدام حاد لثقة جل المتدخلين المعنيين من أسر ومصارف ومؤسسات اقتصادية وحكومات ومنظمات مختصة⁽¹⁾ في الأسواق المالية.

فالأزمة المالية التي ظهرت في الولايات المتحدة الأمريكية مع بداية شهر أيلول/سبتمبر لسنة ٢٠٠٨، قد انتشرت بسرعة فائقة، لتشمل جل مناطق الكرة الأرضية؛ وذلك في ثوب أزمة مؤسسية ومنظوماتية كبيرة. تلك الأزمة الائتمانية العقارية (Subprime)، انبثقت من ائتمان وإقراض مشط غير متبصر في قطاع السكن في الولايات المتحدة الأمريكية خلال سنة ٢٠٠٧ المنصرمة، التي أدت إلى خسائر فادحة قادت بدورها إلى بروز ضغوط مالية في السوق المصرفية البنينة الدولية. وقد جعلت هذه الضغوط الوضع المالي العالمي يعيش ظرفاً دقيقاً وحساساً وأكثر عرضة لهزات عنيفة، لا سيما وأن هذه الفترة الزمنية عرفت أيضاً زيادة مذهلة في أسعار النفط والمنتجات الزراعية. فالزيادة المفرطة في أسعار الأصول المالية وفي الطلب الفعلي السلعي وغيره هو بالنسبة إلينا، نتيجة لزم من طبع بانتمان يسير وآليات تضبببية غير ملائمة ومراقبة مالية ليست متساوية بل سالبة ومتنامية.

وهكذا، ومع تقلص أسعار الأسهم وائتمان المساكن، سجلت المؤسسات المصرفية الأمريكية الكبرى، وكذلك الأوروبية، خسارة هامة⁽²⁾، قاد بعضها إلى حالات من الإفلاس والإفقال والبطالة والكساد الاقتصادي. وأمام تردي هذه الأوضاع، المتمثل أساساً في أزمات مصرفية ومالية خطيرة، تُذكر البعض بأزمة الكساد العالمية لسنة ١٩٢٩، تدخل العديد من الدول في البلدان المتقدمة والصاعدة والنامية، بتقديم مساعدات مالية ضخمة جداً في فترات وجيزة، لعلها توقف هذا النزيف المتنامي. لكن هذه المساعدات الهامة في حجمها وسرعة تحويلها لفائدة المؤسسات المصرفية والمالية المتضررة، لم تتمكن من الحد من انتشار هذه الأزمة المالية الدولية، التي أضحت أزمة اقتصادية عالمية.

بعبارة أدق، ظهرت عالمياً حالات متممة بركود اقتصادي شامل، أدى إلى انخفاض حجم ومستويات التجارة الدولية، وإلى زيادة ملحوظة في معدلات البطالة بكل أشكالها، وتدهور مقلق في أسعار المنتجات الزراعية والمواد الأولية. وأصبحت كل البلدان تعيش وتتعايش مع واقع وتطورات هذه الأزمة وشيوعها وتشعبها في جل مناطق العالم وفي كل القطاعات الاقتصادية والاجتماعية في غالب البلدان، مهما تباينت مستوياتها الاقتصادية ومنظوماتها الإنتاجية والسلعية والخدماتية.

فبروز هذه الأزمة وتطورها إقليمياً ودولياً، يضع أمامنا عديد الإشكاليات الاقتصادية والاجتماعية العويصة، تتعارض والسياسات الإنمائية والتكاملية في كل البلدان، معرقله هكذا مسيرتها الاقتصادية

واستقرارها السياسي. تلك الإشكاليات المتمثلة في البطالة والتضخم والكساد والتدين، تتطلب وجوباً، حلوياً جذرية من لدن الأفراد الاقتصاديين وخاصة الدولة التي همشت مكانتها وحدد دورها الريادي التقليدي نتيجة لشبوع النظام الرأسمالي الحر المبني على اقتصاد السوق وآلياته العفوية.

فضرورة تدخل هؤلاء الأفراد أمسى أمراً حتمياً للحد من تفاقم الأزمة وانتشارها، وذلك بتقديم الحلول الآنية أي العاجلة والتفكير في الحلول الآجلة، لكي لا تفقد المنظومة الرأسمالية المهيمنة مصداقيتها ولا تنقلص الحركة الاقتصادية العالمية الشاملة ولا يعم الركود والكساد الخطيرين البلدان عامة، مما قد يتسبب في آثار سلبية وسيئة لا تُحمد عقباه.

وبناء عليه، سنحاول في ورقتنا البحثية دراسة مكامن هذه الأزمة المالية الدولية التي أدت إلى أزمة اقتصادية عالمية خطيرة عبر أسبابها وتطورها وآثارها في العديد من البلدان، لكي نستج تداعياتها والحلول المقدمة لتخطيها مع تحليل أحادي للاقتصاد التونسي الذي يمثل اقتصاداً نامياً ذا خصوصيات، في ظل انتشار هذه الأزمة الخانقة التي جلبت له تحديات كبيرة.

أولاً: الأزمة الاقتصادية العالمية وتداعياتها على الاقتصادات الوطنية

تشير جل التحليل الاقتصادية المعاصرة والمتاحة، إلى أن جذور الأزمة المالية الدولية تعود بصورة رئيسية إلى تداخل كثير من الأسباب العينية والنقدية والمالية والتنظيمية والمؤسسية، التي أثرت بشدة في توازن وتطور الاقتصاد العالمي الحر والمعلوم، في إطار المنظومة الرأسمالية المسيطرة.

١ - مكونات الأزمة المالية الدولية المؤدية للأزمة الاقتصادية العالمية الحالية

شهدت المنظومات المالية الوطنية في كل البلدان تطورات سريعة خلال العشرية الأخيرة، حيث سجلت الأنشطة المالية تقدماً ملحوظاً في مناخ متغير وقوي وفي آلياتها، وبالنسبة إلى الأفراد الاقتصاديين المهتمين به. فحركة اللاتقنين والتحرير المالي التي انطلقت في بعض البلدان الصناعية، انتشرت تدريجياً في أنحاء العالم، وأحدثت أثراً قوياً عمته سيرورة تجديدية مالية ابتكارية، غدت وغيرت بدورها الآليات المالية التقليدية المعتمدة؛ مما أبرز للوجود متدخلين جدداً في الأسواق المالية، ودفع المتدخلين القدامى التقليديين إلى قبول تحولات كبيرة في أنشطتهم المالية والعقارية.

فحركة التحرير والتجديد الابتكاري المالي مثلت قوة رئيسية، سيطرت على نسق تطور الهياكل المالية القديمة والمعاصرة في العالم. لقد أدت الابتكارات المالية الحديثة دوراً أساسياً في نمو الآليات والوسائل المالية، كالقروض الائتمانية والمشتقة والرهانات العقارية؛ مما جر الوسطاء الماليين إلى تفادي الإجراءات القانونية وبعث ابتكارات مالية مولدة للمجازفة والمخاطرة المحدقة.

بعبارة أخرى، تمكنت هذه الابتكارات المالية من تغيير مسيرة الأعمال عبر نموذج مصرفي منشور ومربوح لهذه المخاطر. فالنموذج المصرفي التقليدي المرتكز على الائتمان، أي الإقراض بتحمل المخاطر، ترك مكانة لنموذج مصرفي جديد يعتمد على تقديم الائتمان والقروض مع التخلص من المخاطر مقابل عمولات. وقد مارست آليات التسديد دوراً مميزاً كمنشط لهذه التحويلات؛ فنمو عملية التسديد المالي وآليات التحويل الخاصة بالمخاطر همش من أهمية هذه المخاطر، مؤدياً بذلك إلى ضعف وانجراح المؤسسات المالية. فبدأ هكذا، الاقتصاد العالمي، يتسم بتواجد أسواق وقائية وتغطية قوية جداً، مكنت المؤسسات المالية والأفراد والوسطاء والمستثمرين المعنيين من تبوء مكانة مميزة.

وقد جعل هذا الأمر من المؤسسات الاقتصادية الكبرى لعبة في أيدي حاملي القيم الأسهمية. فأزمة السندات أو القروض العقارية (Subprimes) أظهرت مسؤولية آلية التسديد في تفريع ونشر المخاطر؛ من ذلك، أن الولايات المتحدة الأمريكية تحدث سنوياً في المتوسط نحو ٤٠٠ مليار دولار كقروض ائتمانية عقارية، حولت في قالب أصول مباحة للبيع في الأسواق المالية الأمريكية وغيرها^(٣).

لكن انهيار القطاع العقاري، الذي قاد إلى وضع جديد، يستحيل فيه سداد القروض الائتمانية من طرف المصارف، وأيضاً من طرف الأسر التي أضحت بدورها غير قادرة على سداد ديونها من جراء ارتفاع أسعار الفائدة؛ قد أدى إلى إفلاس العديد من التنظيمات المالية. مما حدا بالخزينة الأمريكية الفدرالية إلى التدخل في الأسواق المالية، كمشتتر أساسي وقوي لإجمالي الأصول اللامباعة؛ وذلك بغية المساهمة الفعالة والضرورية لإيجاد حلول مباشرة للإشكاليات المتأتية من التقلص الخطير للسيولة المصرفية، التي تشكو منها المنظومة المالية. وهو الوضع الذي بدأ يلوح في الأفق إلى إحياء الفكر الكينزي، ورد الاعتبار إلى الدولة كفرد اقتصادي قاعدي وضروري^(٤).

أ- المسببات المفسرة للأزمة المالية

تفسر هذه المسببات بعوامل مختلفة، مالية وعقارية، متتالية في الزمان والمكان، نستطيع حصرها في ما يلي:

(١) فوائض السيولة

تعتبر السياسة النقدية الأمريكية التي قادها ألان غريسيبان (Alan Greenspan)، بين سنتي ٢٠٠١ و٢٠٠٦، المرتكزة على ضخ فوائض مالية توسعية على المستوى الدولي، المسؤولة الأولى في اندلاع الأزمة المالية الحالية التي انبثقت من تواجد فقاعات في أسعار الأصول العقارية والمالية، وقد أحدثت بدورها استثمارات مشطية في بعض المجالات الاقتصادية وشجعت بالتالي، الأسر الأمريكية على التداين عند مستويات لامعقولة.

(٢) إزالة إنتفاخ الفقاعات العقارية

ذكرت المجلة الاقتصادية العالمية المشهورة *The Economist* (٥)، أنه في سنة ٢٠٠٥، برزت إلى الوجود زيادات كبيرة في أسعار المساكن في البلدان المتقدمة. فخلال خمس سنوات، ارتفعت قيمة هذه المساكن من ٣٠ تريليون دولار، إلى ٧٠ تريليون دولار، وذلك مع منتصف سنة ٢٠٠٥. وقد أقر ذلك غريسبان (Greenspan)، عندما أكد قائلاً (٥): "At a minimum there is little froth". كما عرفت في الوقت نفسه بعض البلدان، على غرار المملكة المتحدة وإسبانيا وفرنسا، فقاعات عقارية من جراء فوائض السيولة العالمية المنتشرة. وقد نتج من تفجير هذه الفقاعات في البلدان المعنية، تقلص في أنشطة قطاعات البناء والتشييد، مما أثر سلباً في حجم الناتج المحلي الإجمالي فيها. كما أحدث انخفاض الأسعار العقارية أثراً سلبياً في قيم الثروات الأسرية المالكة، وجرها هكذا إلى ادخار مواردها المالية.

(٣) الأزمة المالية المعلنة سنة ٢٠٠٧

تمثل هذه الأزمة المالية لسنة ٢٠٠٧، عاملاً أساسياً مسبباً للأزمة الاقتصادية العالمية وانتشارها في كل البلدان بواسطة أزمة السيولة وانخفاض القروض والأثر السلبي للثروة المتمثل في تقلص استهلاك أولئك الذين يحتفظون بأصول مالية وعقارية، ويشعرون بكونهم أقل ثراء عندما تنخفض قيم الأصول المالية والعقارية. وهكذا، ارتفعت معدلات البطالة في كل البلدان، جراء تقلص النمو الاقتصادي، الذي أضى سلباً في بعض البلدان المتقدمة خاصة. ونستطيع هنا ذكر مراحل كثيرة ترعرعت فيها هذه الأزمة، مروراً بأزمة الائتمان العقاري رفيع المجازفة (Subprime)، ووصولاً إلى أزمة خريف سنة ٢٠٠٨، التي شملت جل بلدان العالم.

(٤) أزمة الائتمان العقاري رفيع المجازفة

ظهرت هذه الأزمة في بداية صيف ٢٠٠٧، متأتية أساساً من عجز مكثف أصاب القروض الائتمانية الرهينة الممنوحة للأسر الأمريكية، الذي أدى إلى صعوبات مالية قوية وحادة بالنسبة إلى المؤسسات المالية الأمريكية. الأمر الذي حدا بالبنوك المركزية إلى ضخ سيولة مالية مكثفة في سوق الإقراض المصرفي البيني. ففي ٩ آب/أغسطس من سنة ٢٠٠٨، غذى البنك المركزي الأوروبي أسواقه المالية بما قيمته ٩٥ مليار يورو، والبنك الاحتياطي الفدرالي الأمريكي بـ ٢٤ مليار دولار، خاصة وتمر بنوك هذه البلدان بصعوبات كبيرة في حساباتها المالية المتدهورة، وكونها غير متأكدة من إمكانية سداد دين دائئها. والأمثلة على ذلك عديدة، نذكر أهمها على سبيل المثال لا الحصر: بنك نورثون روك (Northorn Rock)، الذي طلب تدخل بنك إنكلترا يوم ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، وبيرستيرن (Beaur Stearns) في الولايات المتحدة الأمريكية في بداية سنة ٢٠٠٨.

(٥) أزمة خريف سنة ٢٠٠٨ وتبعاتها

تمثل الأزمة المالية التي اندلعت خلال فصل خريف سنة ٢٠٠٨، الشرارة الأولى والقوية التي فجرت الأزمة المالية الدولية الحالية. وقد برزت هذه الأزمة أساساً في الولايات المتحدة الأمريكية، جراء إفلاس بنك ليمان برونر (Lehman Brothers) يوم ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، المؤدية بدورها إلى انهيار مذهل لأسعار الأسهم والسندات في الأسواق المالية، وإلى انخفاض خطير في مؤشرات البورصات العالمية، وإلى صعوبات مالية كبيرة لدى المؤسسات المصرفية والمالية والاقتصادية. وأمام هذه الأوضاع المالية المتردية، اعتمدت الحكومات المعنية بعض السياسات التدخلية لإنقاذ المنظومة النقدية والمالية لبلدانها، سنتطرق إليها لاحقاً.

(٦) الارتفاع المشط لأسعار السلع والمواد الأولية

من جانبها، عرفت أسعار السلع الزراعية الغذائية والمواد الأولية منذ بداية سنة ٢٠٠٨ زيادات مستمرة ومتنامية مقارنة بالفترة الزمنية المنقضية ١٩٨٠-٢٠٠٠^(٦)، التي اتسمت بانخفاض ملحوظ في هذه الأسعار. ففي خلال هذه السنة، شهدت أسعار المنتجات النفطية والزراعية ارتفاعاً هاماً، هيأ لظهور شبح الكساد الاقتصادي. ويفسر هذا الارتفاع بعامل المضاربة، المتأتي من تقلص أنشطة السوق المالية، الذي جر المضاربين إلى التوجه صوب المعاملات والإيجار في المواد الأولية، وفي مقدمتها المنتجات النفطية والسلع الزراعية وغيرها. ولا بد من الإشارة هنا على سبيل المثال، إلى أن أسعار برميل النفط الواحد قد تخطت عتبة ١٠٠ دولار في سنة ٢٠٠٨، مقابل ٣٥ دولار في المتوسط في سنتي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧^(٧).

وقد أدى هذا الأمر إلى انخفاض هام في الطلب الفعال الذي تزامن مع انتشار الأزمة الاقتصادية للسنة المذكورة. وهي إشكاليات عويصة طرحت للبحث خلال اجتماع الرابع والثلاثين لمجموعة الثمانية^(٨) في شهر تموز/يوليو ٢٠٠٨. علماً بأن منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO)، قد أكدت في تقريرها السنوي أن سنة ٢٠٠٩ ستشهد فترة انتعاش بالنسبة إلى المنتجات الزراعية، التي قد لا تتضرر من الكساد الاقتصادي، كما إن وكالة الطاقة الدولية (AIE) قد أكدت بدورها أن إنتاج مواد الطاقة سيزداد عالمياً إلى حدود سنة ٢٠٣٠، على الرغم من تفاقم الأزمة.

ب- الآثار المنجرة عن الأزمة عالمياً

خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، نشرت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE)، تقريراً تأليفياً مميزاً حول آثار الأزمة المالية في الاقتصادات الوطنية للبلدان المنظومة تحت لوائها، تضمن العناصر التالية^(٨):

- ستشهد بلدان هذه المجموعة في غالبيتها نمواً سالباً في سنة ٢٠٠٩، وارتفاعاً ملحوظاً في معدلات البطالة، إذ سيصل العدد الجملي للبطالين في هذه السنة إلى نحو ٢٤ مليون شخص، وسيرتفع هذا العدد ليتخطى ٤٢ مليون عاطل عن العمل في سنة ٢٠١٠^(٩).

- سيتقلص معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في المتوسط بنسبة ٠,٤ بالمئة في سنة ٢٠٠٩ لجل بلدان المجموعة المذكورة.

من جانب آخر، نشر البنك الدولي تقريراً مستفيضاً حول الآثار المترتبة عن الأزمة المالية الدولية، نستطيع ذكر العوامل الرئيسية الآتية^(١٠):

- تأكيد السيناريو الذي توصل إليه بعض المحللين الاقتصاديين، الذي يتوقع توقفاً مفاجئاً وعتيفاً للنمو الاقتصادي العالمي على المستويين الإقليمي والدولي، بالنسبة إلى كثير من البلدان المتقدمة والصاعدة والنامية.

- يلاحظ صندوق النقد الدولي أن الناتج المحلي الإجمالي العالمي سيتقلص في السنوات القليلة المقبلة. وهي المرة الأولى التي يسجل فيها هذا التقلص منذ الحرب العالمية الثانية.

- ستعرف البلدان المتقدمة فترة اقتصادية ركودية هامة ومخيفة، إذ ستخفض معدلات نمو إجمالي الناتج المحلي فيها بنسبة تتراوح بين ٣ بالمئة و٣,٥ بالمئة في المتوسط. مع الإشارة هنا إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية ستسجل انكماشاً بنسبة ٢,٦ بالمئة، واليابان بنسبة ٥,٨ بالمئة، ومنطقة اليورو بنسبة ٣,٢ بالمئة.

- على الرغم من الأزمة المالية كان مصدرها الولايات المتحدة الأمريكية، فإن بلدان الاتحاد الأوروبي وآسيا هي التي ستتأثر سلباً بانهيار التجارة الدولية، وتراجع قيم الأصول المالية والعقارية.

- تأثرت كذلك البلدان الصاعدة بالآثار السلبية للأزمة، إذ سجلت انكماشاً في نشاطها الاقتصادي قدر في المتوسط بنسبة ٤ بالمئة في الثلث الرابع من سنة ٢٠٠٨. وقد شمل هذا التقلص أساساً القطاعات التجارية والمالية والتجارة الخارجية من صادرات وواردات العمود الفقري لاقتصاداتها.

- في المقابل، لم تشهد جل البلدان المعنية ارتفاعاً في نسب التضخم، التي بقيت متدنية جداً، تحوم بين ١ بالمئة و١,٥ بالمئة في المتوسط؛ علماً بأن الزيادة في الإمكانيات الإنتاجية غير المستعملة قد خفضت بشدة من تنامي الأجور، وقلصت بكثرة هوامش الأرباح عند المؤسسات.

- أخيراً، بين البنك الدولي أن الآثار السلبية للأزمة المالية العالمية تجد أيضاً صداها في ما يهم التشغيل والتوظيف، إذ يتوقع البنك بطالة عالمية قصوى وخطيرة مع حلول سنة ٢٠١٠. حيث يؤكد في هذا المجال زيادة بـ ٢٠ مليون عاطل عن العمل في نهاية سنة ٢٠٠٩، ليصبح هكذا العدد الإجمالي للبطالين حوالي ٢١٠ مليون شخص في العالم للسنة المذكورة.

- كما دعا البنك في تقريره إلى إيلاء إشكاليات البطالة المرتبة الأولى في اهتمامات الحكومات، خاصة وأن معدلات البطالة في جل البلدان، مهما تباينت مستوياتها الإنمائية، ستتخطى نسبها في المتوسط ١٠ بالمئة في السنتين القادمتين ٢٠١٠ و٢٠١١، وأكثر من ذلك في البلدان النامية.

تلك البلدان التي تشهد بدورها انعكاسات سلبية جداً في مسيراتها الإنمائية والاقتصادية والاجتماعية نستطيع تقديمها في النقاط الرئيسية الآتية:

- تختلف آثار الأزمة المالية من بلد نامٍ إلى آخر، نظراً إلى تباين سماته وانفتاحه على العالم المعولم الرأسمالي واندماجها في الأسواق المالية العالمية وأهمية الأنشطة الاقتصادية التقليدية الأسرية الرسمية والارسمية فيه.

- تشير الدراسات المتاحة المتوقعة إلى أن البلدان النامية ستسجل تقلصاً ملحوظاً في مواردها المالية المتأتية من صادراتها وفي الاستثمارات الخارجية القادمة إليها مع انخفاض هام في قطاعات السياحة والتحويل المالي لمهاجريها من البلدان المتقدمة خاصة من بلدان الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية وكندا وغيرها.

- ستتأثر سلباً البلدان النامية ذات الدخل الضعيف والمتدني، نظراً إلى تناقص الإعانات الحكومية والعمومية لها، والتغيرات المتوقعة في أسعار السلع الغذائية والمواد الأولية التي تصدرها إلى الخارج في السنوات المقبلة.

- هناك كذلك اختلاف واضح بين المناطق في البلدان الصاعدة والنامية. من ذلك، أن بعض البلدان الآسيوية كالصين والهند تتوقع زيادة في نسب نموها من ٥,٥ بالمئة سنة ٢٠٠٩، إلى ٧ بالمئة في المتوسط سنة ٢٠١٠؛ بينما تتوقع بلدان أخرى في أمريكا اللاتينية، مثل البرازيل والأرجنتين وغيرها، انخفاضاً في هذه النسب، نتيجة لتقلص تجارتها الخارجية، على الرغم من كونها ستستفيد من ارتفاع أسعار مواردها الأولية.

- لا تستثنى البلدان العربية المشرقية والمغربية من هذا الركود الاقتصادي الناجم عن الأزمة المالية الدولية، حيث ستسجل هذه البلدان تقلصاً طفيفاً في معدلات نموها الاقتصادي، نظراً إلى انخفاض تجارتها الخارجية، وتقلص أسعار النفط فيها، وكونها إلى استغلال مواردها المالية، قصد دعم الطلب الداخلي المتنامي في اقتصاداتها.

أمام هذه الظروف الاقتصادية المتردية والمخيفة التي قد تزعزع الاستقرار الاقتصادي لجل البلدان، وتعيق البرامج الإنمائية الضرورية فيها، وتقود حتماً إلى إعادة النظر في المنظومة التحريرية الرأسمالية المهيمنة؛ اعتمد العديد من البلدان والمنظمات المعنية مخططات لإنقاذ الأسواق المالية، والمحافظة قدر الإمكان على توازنها الداخلية والخارجية، عبر سياسات وآليات وإجراءات كثيرة ومتنوعة.

٢ - الاقتراحات والحلول المقدمة لمعالجة الأزمة الاقتصادية العالمية

هناك العديد من الاقتراحات والسياسات العملية ترجمت إلى إجراءات اقتصادية ونقدية ومالية وتشريعية تقدم بها مسؤولو البلدان الأوروبية والآسيوية خلال قمة بكين في الصين يوم ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ من جهة، وسياسات نوعية اقتصادية تنشيطية تقدمها تباعاً^(١).

أ- الوصايا الأربع عشرة الأوروبية والآسيوية

تتمحور حول ضبط وإصلاح المنظومة المالية العالمية الرأسمالية، للخروج بها من أزمتها الخطيرة الحالية، وهي:

(١) تنظيم وتأطير عملية السندات أو ما يسمى بالتسنيد (Titrisation)

وذلك بالحد من اللاتقنينية المفرطة، والتحريرية دون حدود، وتمكين السلطات المصرفية والمالية من تضبيب هذه العملية، بإعادة تعريف المعايير المستعملة، وفهم طبيعتها، مع إتاحة الفرصة للمصارف لمتابعة وفاء المدينين.

(٢) إخضاع الأسواق التلقائية الحرة لدفع ضريبة نوعية

وتفرض الضريبة على المنتجات المالية المستغلة خارج إطار الأسواق المنظمة، تلك الأسواق التلقائية التي تجمع مباشرة المصارف بزبائنهم، وتمثل أسواقاً مشتقة تدير أكثر من ٥٥٠ مليار دولار، المبنية عموماً على أموال المضاربة غير المراقبة رسمياً.

(٣) تحسين التشريعات الخاصة بتقديم الائتمان

وذلك بتنظيم وتقنين عمل الوسطاء العقاريين الذين تسببوا في إشعال فتيل الأزمة المالية العقارية الأمريكية. ويبلغ عددهم في العالم اليوم حوالي ٥٠,٠٠٠ في الولايات المتحدة الأمريكية وبلدان الاتحاد الأوروبي مع العمل على تنظيم وتحيين التشريعات الخاصة بالقروض الائتمانية العقارية وخاصة بعملية الرهان المفروضة عليها لمزيد الشفافية والإيفاء بالعهد وتسديد الديون عند انقضاء المدة الزمنية المتفق عليها.

(٤) تقنين أموال المضاربة ورأس المال المستثمر

تلك الأموال التي تنعم بجنات ضريبية بعيدة عن أية مراقبة دولية، وأدت دوراً محركاً في تطور الأزمة وشيوعها وانتشارها في العالم. ويكون هذا التقنين بواسطة فرض القواعد الاحتراسية الواجب تطويرها ودعمها، لتصبح أكثر صرامة ودقة.

(٥) جعل المراقبة الداخلية عملية مريحة

وذلك بتحسين وسائلها، والاعتراف بضوابطها، ونشر أعمالها الخاصة بقضايا الفساح المالية؛ مع الحرص على سن استراتيجيات خصوصية مرتكزة على الوسائل المالية التجديدية الشفافة والمجدية.

(٦) الحد والتنقيص من المكافآت والأجور الذهبية

المقصود بها تلك المقدمة للمسيرين والوسطاء الماليين، الذين يتحصلون على مزايا مالية خيالية ومشطبة جداً، تُحسَم أحياناً من مداخيل المؤسسات المصرفية والمالية الخاسرة، التي تعيش صعوبات اقتصادية جمة، قادتها أخيراً إلى الإفلاس، كمصارف الإخوان ليمون الأمريكية وغيرها.

(٧) إعادة النظر في القواعد المحاسبية الحالية غير الشفافة

فلا بد للمحاسبة من أن تكون فعالة، محايدة تبرز القيمة الحقيقية لحسابات المؤسسات الاقتصادية المالية والنقدية. فأية عملية مالية غامضة وغير شفافة تؤدي حتماً إلى انعدام الثقة لدى المستثمرين.

(٨) التماذي في مكافحة التضخم العقاري وفي البورصات المالية

فعلى البنوك المركزية متابعة الوضع النقدي والمالي عن كثب والتدخل في الوقت الملائم عند بداية وظهور وتكوين الفقاعات المالية المؤدية إلى التضخم واختلال الأسواق المالية الوطنية والدولية.

(٩) منع المضاربة لدى مصارف وبنوك الإيداع

تلك المصارف التي انقادت بواسطة فروعها والشركات المشتقة من أنشطتها إلى دخول السوق المالية العقارية والمساهمة هكذا في عمليات المضاربة المالية العقارية المتسببة في الأزمة المالية الدولية الحالية. فلا بد إذن من منع "اللاعبين" الخالصين المضاربين في أنشطة البنوك والمصارف الاستثمارية.

(١٠) دعم صندوق النقد الدولي

لقد أحدثت العولمة شيوع النظام الرأسمالي التحرري وسيطرة قوى السوق المبنية على قاعدة العرض والطلب وأصبح بذلك الصندوق النقد الدولي أكثر من ذي قبل يؤدي دوراً محورياً، لا سيما وأن جل بلدان العالم أصبحت عضوة فيه. ويتطلب دعم هذه المنظمة العالمية النقدية تقوية رأس مالها المتكون من مساهمة أعضائها مع إعادة تقسيمه وخاصة تصنيفه بحسب طبيعة وأهمية البلدان الأعضاء القدامى والجدد، ومع العمل على تقليص السيطرة التي تتمتع بها البلدان المتقدمة منذ انبعاث هذه المنظمة على إثر الحرب العالمية الثانية.

(١١) وضع حد لتبخير (Volatilité) النقود والعمله

وهذا التبخير هو ما يسر في الماضي وحتى الآن سيطرة الدولار كعملة عالمية مميزة، التي تتمتع بعدد الميزات السوقية الدولية، على الرغم من أن قيمتها الحقيقية لم تعد كافية لإشباع رغبات مستعمليها. من ذلك، ومنذ سنة ١٩٧٢، قفل باب تحويل الدولار إلى الذهب، القاعدة التي بنيت عليها المنظومة الاقتصادية الدولية، بحسب اتفاقيات بروتن وودز الشهيرة.

فلا بد إذن من التفكير في نظام تبادلي جديد يركز على ثبوت أسعار الصرف أو تأرجحها ضمن حدود متفق عليها كطريقة الثعبان النقدي الأوروبي خلال فترة السبعينيات من القرن الماضي؛ وكذلك العمل على بعث تكتلات نقدية جهوية متنافسة بغية خلق منظومة نقدية عالمية أكثر عدلاً وفاعلية، لا نترك للعيان، لكي تكون في الوقت نفسه عملة تبادلية دولية وأمريكية داخلية، دون رقابة بالنسبة إلى آثارها السلبية، كالتضخم والتداين العمومي الأمريكي المشط والمخل.

(١٢) تقوية سلطة المؤسسات التضبيطة أو التعديلية

وذلك بتمكينها من مراقبة جميع الأسواق خاصة تلك الأسواق التي تعمل في الخفاء دون رقابة، وتشتغل بمليارات الدولارات على المستوى العالمي في شتى عمليات المضاربة الهدامة التي تسببت إلى حد كبير في إذكاء فتيل الأزمة المالية الدولية المعيشة.

(١٣) تشجيع التعاون بين المراكز المالية غير المقيمة في البلدان

وذلك بمراقبة حركة الأموال التي تتمتع بعدد من المزايا، منها انعدام خضوعها للضرائب الوطنية والدولية التي تستغل في عمليات المضاربة غير الشريفة وغير الواضحة، ومنها عموماً الأموال المتأتية من طرق غير شرعية، كعملية "تبييض أو غسل الأموال" في العالم. تلك الأموال الواقعة تحت سيطرة المجموعات المتطرفة سياسياً واجتماعياً. ويكون هذا التعاون مثلاً بين تنسيق أنظمة الضرائب بين مختلف البلدان المتقدمة والصاعدة وحتى النامية، بواسطة التفكير في بعث هيكل خصوصي عالمي يعنى بهذا الجانب المالي والضريبي الهام.

(١٤) تأطير وكالات التأشير أو الترقيم

التي تقوم بتقييم قوة وصلابة المنتجات والوسائل المالية ومراقبة وعمل مستغليها، أي تلك الوكالات الأمريكية أساساً التي فشلت أخيراً في مهامها لكونها لم تعط مستثمريها المعلومات الصحيحة عن أموالهم المستثمرة في كثير من القطاعات الاقتصادية وجرتهم هكذا للإفلاس. فلا بد إذن من إعادة النظر في أنشطتها وتنظيمها ومراقبتها، والابتعاد عن صبغتها الزبائنية، وذلك بفرض ضريبة نوعية لتمويل أعمالها، عوضاً عن تمويلها من طرف زبائنها.

تلك الآثار والوصايا التي يشهدها عالمنا اليوم، التي قال عنها بكل وضوح الأستاذ بول كروغمان (Paul Krugman)، الحائز على جائزة نوبل للاقتصاد سنة ٢٠٠٨، يوم ١٣ تشرين الأول/أكتوبر الماضي، إن كل الاقتصادات المتقدمة والواعدة والنامية ستسير وستتخبط في دائرة ركودية تضخمية تتسم بالتضخم والبطالة وضعف الإنتاج على المدى القصير مستقبلاً، ما لم تتأخذ إجراءات اقتصادية جزئية وقائية وعلاجية على الصعيد العالمي^(١٢).

ب- السياسات المتعبة من طرف البلدان لتطويق الأزمة^(١٣)

انتهج كثير من البلدان المتقدمة والصاعدة والنامية، سياسات ظرفية، في شكل برامج آنية، للحد من آثار الأزمة المالية الدولية، ودفع عجلة نمو اقتصادها؛ يمكننا حصرها كما يلي:

- أقرت الحكومة الفدرالية الأمريكية في بداية سنة ٢٠٠٨، برنامجاً أولياً مالياً للإنعاش الاقتصادي، بـ ١٦٨ مليار دولار؛ تلاه برنامج ثانٍ خلال شهر أيلول/سبتمبر من السنة نفسها، تحت اسم "مخطط بولسون" (Paulson)، بقيمة ٧٠٠ مليار دولار، قصد مراجعة حسابات الآثار المترتبة على الأزمة المالية الدولية.

- اتبعت كل من أستراليا والمملكة المتحدة واليابان وألمانيا السياسة الأمريكية نفسها؛ فرصدت أستراليا في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ لمخطط إنقاذ مالي ٦٥ مليار دولار، وأنشأت المملكة المتحدة مخططاً للإنقاذ المصرفي في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، بينما أقر اليابان بدوره مخططاً للإنعاش الاقتصادي في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ بـ ٢٦٠ مليار دولار، ونسجت على منوالهم ألمانيا برصد ٦٣ مليار دولار في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر من السنة نفسها.

- من جانبها، أعلنت الصين مخططاً لإنعاش اقتصادها، تضمن الرفع من ناتجها الإجمالي المحلي بنسبة ١٥ بالمئة خلال السنتين المقبلتين؛ ورصدت لذلك حوالي ٥٨٠ مليار دولار. وقد شمل هذا المخطط البنى التحتية من طرقات جديدة وسدود وقنوات مياه ومسكن شعبية في جل مناطق البلاد، وبالخصوص في جهة سيشوان (Sichuan)، وغيرها من المناطق الصينية الفقيرة.

كما تواصلت هذه البرامج الاقتصادية في البلدان المذكورة خلال أشهر تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ وكانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، من ذلك:

- أن الكونغرس الأمريكي وافق في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ على قانون مالي يهدف إلى إقرار مخطط تمويلي بـ ٧٠٠ مليار دولار.

- وعاضده في ذلك الاتحاد الأوروبي، الذي أقر من جهته باعتماد مخطط أوروبي مالي بما قيمته ١٦٣ مليار دولار؛ وذلك لإيجاد تنسيق بين مختلف المخططات الانتعاشية الوطنية لبلدان هذا الاتحاد.

- كما اعتمدت كل من فرنسا وألمانيا برامج تدخلية مالية عمومية إضافية لتطويق آثار هذه الأزمة. فالحكومة الفرنسية أعدت مخططاً للإنعاش الاقتصادي وللمؤسسات المتضررة بالقيام باستثمارات حكومية

وتمويل مساكن أسرية وبعث مواطن شغل في بعض القطاعات الاجتماعية التضامنية، وذلك في ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. أما ألمانيا، فقد أعلنت عن مخطط إنعاش اقتصادي ثانٍ بـ ٥٠ مليار دولار مع بداية شهر كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩.

ثانياً: الأزمة الاقتصادية العالمية والاقتصاد التونسي^(١٤)

لا يمكننا الحديث عن تداعيات وآثار هذه الأزمة على الاقتصاد التونسي، دون التعرض، ولو بإيجاز، إلى مكونات وسمات هذا الاقتصاد النامي:

١ - الاقتصاد التونسي عشية اندلاع الأزمة

يتسم الاقتصاد التونسي منذ أكثر من عشرين (١٩٨٦/٢٠٠٩) بعدد من الخصائص التي أفرزت نجاحات ونقائص وتحديات كثيرة وهامة اقتصادية واجتماعية، نسوقها في العناصر الرئيسية التالية:

أ- وضوح الرؤى الاقتصادية والاجتماعية الاستراتيجية

تعتمد هذه الاستراتيجية على جمع بين الإصلاح الجذري الداخلي والتفتح الخارجي التدريجي. وقد انبثقت أساساً من السياسة الإصلاحية الاقتصادية التي جاء بها البرنامج التصحيحي الهيكلي المتبوع بانتهاء سياسة إنمائية تحررية تركز على الاقتصاد السوق والانخراط في سيرورة العولمة مع إيلاء الفرد والقطاع الخاص أولوية مثلى بعيدة شيئاً فشيئاً عن سياسة الاتكال الكلي على الدولة الراعية أو دولة العناية، والحرص أيضاً على توازن المجتمع عبر سياسات تضامنية فريدة.

بعبارة أدق، تقوم هذه الاستراتيجية الإنمائية التونسية على الحرية الاقتصادية التدريجية المبنية على المنافسة واقتصاد السوق وتدخل الدولة في القطاعات البنيوية التحتية، دون إهمال الجوانب الإنسانية والاجتماعية الفردية والجماعية التضامنية.

ب- النتائج الإيجابية الاقتصادية والاجتماعية المسجلة

تفيد كثير من التقارير الدولية الصادرة عن المنظمات الاقتصادية العالمية المختصة، كصندوق النقد الدولي والبنك العالمي والملتقيات الدولية كمنتدى دافوس (Davos) ومنظمة أكسفورد برناس غروب للأعمال (Oxford Business Group)، أن الاقتصاد التونسي قد سجل النتائج^(١٥) الإيجابية التالية في مختلف القطاعات الإنتاجية:

(١) تضاعف الناتج المحلي الإجمالي بين سنتي ١٩٨٦ و٢٠٠٧، من ٢ بالمئة إلى ٦,٣ بالمئة سنة ٢٠٠٧ بالأسعار الثابتة وتحسن الدخل الفردي خلال هذه الفترة من ١٢٠٠ دولار إلى ٣٥٠٠ دولار سنوياً في

المتوسط. وقد ارتفع معدل الاستثمار الوطني إلى الناتج المحلي الإجمالي من ١٢ بالمئة إلى ٢٥ بالمئة خلال هذه الفترة الزمنية. علماً بأن نسبة تغطية الصادرات للواردات قد زادت من ٥٠ بالمئة إلى ٧٥ بالمئة في المتوسط في الفترة الزمنية المعنية.

(٢) سجل تحولاً هاماً في توزيع الناتج المحلي الإجمالي بحسب القطاعات الإنتاجية، إذ تقلصت نسبة الزراعة من ٢١ بالمئة إلى ١١,٣ بالمئة، والصناعة من ٣٠ بالمئة إلى ٢٨,٥ بالمئة، وارتفعت نسبة الخدمات من ٤٩ بالمئة إلى ٦٠,٢ بالمئة، مما يبرز بوضوح الصبغة الخدمية الريعية الطاغية على هذا الاقتصاد النامي.

(٣) بقي القطاع الزراعي على الرغم من تدني نسبته أكبر مشغل لقوى العمل في الاقتصاد التونسي، إذ تشغل الزراعة ٤٢ بالمئة من قوى العمل، والصناعة ٢٨ بالمئة، والخدمات ٣٠ بالمئة فقط هذه القوى الإنتاجية وهو ما يجرنا إلى تساؤل هام يخص أساساً دور قطاع الخدمات المسيطر اقتصادياً في المنظومة التشغيلية التونسية.

(٤) يتمادى رصيد ميزان المدفوعات سالباً ومنتامياً خلال هذه الفترة حيث سجل سنة ١٩٨٦ حوالي (-٠,١٩٠) مليار دولار مقابل (-١,٠٤٥) مليار دولار سنة ٢٠٠٧، على الرغم من تحسن الميزان التجاري السلعي والخدمي، نظراً إلى انفتاح الاقتصاد التونسي بانخراطه في المنظمة العالمية للتجارة سنة ١٩٩٥، وإبرامه اتفاقية الشراكة وبعث منطقة للتبادل الحر مع بلدان الاتحاد الأوروبي سنة ١٩٩٦ لمدة ١٢ سنة.

(٥) سجلت معدلات التضخم نسباً متدنية جداً بين سنتي ١٩٨٦ و ٢٠٠٧، إذ تقلصت هذه النسبة من ٦ بالمئة إلى ٣ بالمئة فقط. كما تقلصت كذلك نسبة عجز الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي في السنتين المذكورتين من ٦,٥ بالمئة إلى ٣ بالمئة؛ علماً بأن نسبة التداين إلى الناتج المحلي الإجمالي قد انخفضت أيضاً من ٦٠ بالمئة في سنة ١٩٨٦، إلى ٤٩ بالمئة سنة ٢٠٠٧.

(٦) من جهة أخرى، شهدت المؤشرات الاجتماعية الفردية والجماعية الرئيسية تحسناً ملحوظاً وهاماً في معدلاتها، نقدمها كما يلي:

(أ) يبلغ العدد الإجمالي للسكان في تونس ١٠,٣ مليون نسمة، موزعين على نسبة ٦٧ بالمئة من المتساكنين الحضريين و ٣٣ بالمئة من المتساكنين الريفيين. ويبلغ معدل النمو السكاني في المتوسط سنوياً نسبة ١ بالمئة فقط. ويصل عندها معدل الولادات إلى ٩,٥ بالمئة، ومعدل الوفيات إلى ٥,٢ بالمئة.

(ب) يحوم مأمول الحياة عند الولادة في المتوسط بالنسبة إلى الذكور والإناث حول ٧٤ سنة، وتأتي تونس هنا في المرتبة ٦٠ عالمياً. كما يصل معدل محو الأمية إلى ٧٦,٩ بالمئة، وتتبع تونس هنا المرتبة ٩٩ عالمياً. أما نسبة التمدرس، فتبلغ ٧٦ بالمئة، وتكون تونس هكذا في المرتبة ٧٩ عالمياً. أما مؤشر التنمية البشرية، فقد سجل ٠,٧٦٢، مما جعل من تونس في هذا المجال في المركز ٩٥ عالمياً.

(ج) تظل هنا معدلات البطالة مرتفعة جداً، إذ وصلت نسبتها سنة ٢٠٠٨ إلى ١٤ بالمئة، وهي نسبة مثيرة للجدل والتعمق، وتتطلب تحليلاً إضافياً سنتعرض إليه لاحقاً.

(د) أخيراً، في ما يهم مؤشرات التنافسية الجزئية والكلية، فقد صنفت تونس في السنوات الأخيرة من البلدان المميزة في هذا الميدان، إذ لا تتخطى رتبها عالمياً ٤٠ من مجموع ١٢٠ بلداً في العالم. وبالرغم من هذه النتائج، الإيجابية المسجلة عشية اندلاع الأزمة المالية الدولية المتبوعة بأزمة عالمية اقتصادية، فإن آثار هذه الأزمة الشاملة ألفت بظلالها على الاقتصاد التونسي كما سنحاول تحليل ذلك تباعاً.

٢- الآثار المنجرة من الأزمة الاقتصادية العالمية على الاقتصاد التونسي

إن دراسة الآثار المترتبة على تداعيات وانتشار الأزمة المالية الدولية فالأزمة الاقتصادية العالمية، تقودنا إلى الفصل بين الآثار المالية للأزمة في السوق المالية التونسية أولاً، ثم وبالخصوص التعرض ثانياً بصورة دقيقة إلى هذه الآثار السلبية التي تمثل تحديات كبرى على مختلف القطاعات الإنتاجية والسلعية والخدماتية في الاقتصاد التونسي.

أ- أثر الأزمة المالية في السوق المالية التونسية^(١٦)

يختلف الوضع الاقتصادي في تونس عما هو عليه في البلدان المتقدمة والبلدان الصاعدة التي تشكو من تأثيرات سلبية آنية وظرفية، منبثقة من اختلالات الأسواق المالية الأمريكية والأوروبية، وذلك للأسباب الرئيسية التالية:

- (١) لا يتخطى حجم الائتمان العقاري في تونس ١٠ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي، مقابل نسبة ٨٧ بالمئة في الولايات المتحدة الأمريكية خلال سنة ٢٠٠٧.
- (٢) هناك تقنين واضح ومتمين بالنسبة إلى الائتمان أو القرض السكني الذي لا تتعدى قيمته نسبة ٨٠ بالمئة من مجموع سعر السكن المتاح.
- (٣) تصل فترة تسديد القروض السكنية إلى ٢٥ سنة بغية التقليل من عبء الدين على المدنيين، علماً بأن المصارف والبنوك التونسية تفرض سعر فائدة ثابتاً، لا متغيراً كما هو الشأن في الولايات المتحدة الأمريكية.
- (٤) تلتزم البنوك التونسية بإعلام المستفيدين بطبيعة القروض السكنية المقدمة لهم، وبمعدلات الفائدة التي لا تتخطى نسبتها في المتوسط ٦,٧٥ بالمئة من القيمة الجمالية للقروض المقدمة سنوياً.
- (٥) هناك ثلاث قنوات تُستعمل لانتقال هذه الأزمة المالية نحو البورصة التونسية، وهي: إيداع الأموال بالعملات الأجنبية في ومن الخارج، واللجوء إلى الأسواق المالية الدولية، والحصول على استثمارات خارجية مباشرة، أي ما يسمى باستثمارات المحفظة في البورصة التونسية.

إلا أن هناك مراقبة شديدة وعقلانية تنظم هذه القنوات الانتقالية في تونس، نخص بالذكر منها ما يلي:

- لا يمكن للبنوك التونسية إيداع الأموال والحصول على أرصدة وغيرها بالعملة الأجنبية في الأسواق المالية العالمية إلا أموال العملات الأجنبية المتأتية من الأشخاص غير المقيمين أكانوا تونسيين أم أجنبان.
- تبلغ نسبة استثمارات المحفظة في البورصة التونسية نسبة ٢٥ بالمئة فقط عن طريق الرسملة. كما إن ٩٠ بالمئة من هذه الاستثمارات هي بيد مستثمرين تقليديين مرجعيين أجنبان غير مهتمين بهذه الأزمة المالية ويعترون بالتالي كمستثمرين وطنيين داخلين.
- إن الركون إلى الاقتراض التونسي من السوق المالية الدولية، هو أمر عرضي وظرفي ومحدد، لأن موجودات السيولة في السوق الداخلية التونسية كافية نسبياً، وتقل هكذا من حجم التداين الخارجي.
- بعبارة، نستطيع التأكيد مبدئياً أن أسباب ومسببات الأزمة المالية العالمية الحالية وشيوعها وانتشارها غير موجودة الآن في الاقتصاد التونسي، وذلك راجع أساساً، بحسب نظرنا، الى العوامل التالية:
- ليس هناك نقص في السيولة في السوق النقدية التونسية بل يوجد فائض نقدي سائل، عمل البنك المركزي على ترشيد استغلاله واستعماله بطريقة متوازنة.
- تتبادل المصارف والبنوك التونسية السيولة بصفة عادية مع وجود ثقة تامة وكاملة في عمليات المنظومة المصرفية التونسية من كافة المتدخلين المعنيين.
- تصل نسبة سعر الفائدة للمتعاملين في تونس إلى ٥,٣٠ بالمئة في المتوسط خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر، بينما يبلغ سعر البنك المركزي المدار نسبة ٥,٢٥ بالمئة، ولا يتخطى ٥ نقط قاعدية، خلافاً لما هو موجود في الولايات المتحدة الأمريكية؛ إذ وصلت النقط إلى أكثر من ٥٠٠ نقطة.
- هناك أيضاً مراقبة مميزة لقنوات الانتشار المالي العالمي في تونس، حيث لا تمثل مساهمة الأجنبان المالية نسبة ٣ بالمئة من الرسملة المالية. تلك الرسملة التي لا تتخطى نسبة ٢٠ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي، مقابل نسبة ١٠٠ بالمئة وأكثر في بعض البلدان الأخرى.
- توجد أخيراً ثقة كاملة في المنظومة النقدية والمالية التونسية من لدن المقيمين التونسيين وغيرهم، والمستثمرين الأجنبان والتونسيين المهاجرين على حد السواء.
- تعمل السياسات النقدية والمالية التونسية على الاستغلال الأمثل للموارد المالية المتاحة بأقل التكاليف، في إطار استراتيجية إنمائية شاملة عقلانية ورشيدة مع مسايرة، الأوضاع العالمية التجارية والنقدية والمالية الخطيرة والعمل قدر الإمكان على تجنب والحد من أثارها السلبية.
- ما زال الاقتصاد التونسي اقتصاد تداين، حيث تمارس الدولة والبنك المركزي دوراً محورياً في المنظومة النقدية والمالية الوطنية؛ فالتحرير التدريجي للاقتصاد التونسي لم يفد هذا الاقتصاد إلى أن يصبح "اقتصاد سوق مالي"^(١٧).

ب- النتائج العامة المنبثقة من الأزمة على الاقتصاد التونسي

على الرغم من الحماية الحكومية التي تتمتع المنظومة النقدية والمالية التونسية من لدن الدولة التي ما زالت تتحكم في توجيه هذا الاقتصاد النامي المتحرر تدريجياً، فإن الأزمة الاقتصادية العالمية قد ألقت بظلالها على العديد من القطاعات السلعية والخدماتية والاقتصادية والاجتماعية التونسية، نسوق في العناصر التالية الآثار المترتبة عنها:

(١) تقلص معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي عما كانت عليه قبل الأزمة وبالأحرى سنة ٢٠٠٧ حيث سجل معدل هذا النمو في السنة المذكورة نسبة ٦,٣ بالمئة، وتدنت في سنة ٢٠٠٨ لتصبح ٤,٥ بالمئة نتيجة لتدهور أداء الصادرات من جراء اختلالات التجارة العالمية. من ذلك، أن الصناعات المعملية التونسية قد انكسرت بنسبة (٤,٥-) بالمئة في سنة ٢٠٠٨، مقارنة بسنة ٢٠٠٧ المنقضية.

(٢) هناك كذلك بعض البؤر الانكماشية قد تبرز في قطاعات إنتاجية عدة صناعية وغيرها، يمكننا الإشارة إليها دون التعمق فيها، لغياب الأرقام الإحصائية المتاحة التي هي الآن في طريق التقييم والاحتساب: (أ) تمادي الأنشطة القطاعية الخاصة بالنسيج والملابس والجلد والصناعات الميكانيكية والكهربائية في الانخفاض حجماً وقيمة، التي تُعدُّ من أحسن قطاعات التصدير التونسية في السنوات الأخيرة.

(ب) تراجع المبيعات التصديرية الأخرى الموجهة لبلدان الاتحاد الأوروبي التي تمثل العميل التجاري والخدمي الأول بالنسبة إلى تونس، إذ تسنأثر بلدان الاتحاد الأوروبي بنصيب الأسد في التجارة الخارجية التونسية بزهاء ٨٠ بالمئة، وقد عملت اتفاقية المنطقة الحرة للتبادل لسنة ١٩٩٦ على دعمها وتجسيمها، بعدما انقضت مدة ١٢ سنة المتفق عليها لتنفيذ هذه الاتفاقية.

(ج) تراجع نسبي في قطاع الخدمات السياحية خلال السنة الحالية، حيث تقلصت نسبة السياحة الدولية في اتجاه المناطق التونسية بـ ٣٠ بالمئة في المتوسط. إلا أن السياحة المغربية أو العربية الليبية والجزائرية والخليجية مكنت الاقتصاد التونسي من الحد من هذا التدهور، علماً بأن القطاع السياحي التونسي يساهم بنسبة ٦ بالمئة في المتوسط في تكوين الناتج المحلي الإجمالي. فإحلال السياحة العربية محل السياحة الخارجية الدولية، هو بحسب رأينا، عامل إيجابي جداً، يشجع على إعطاء هذا القطاع مكانته المميزة في العمل الاقتصادي التكاملي العربي المشترك.

(د) تأثرت أيضاً الأنشطة القطاعية الزراعية التصديرية التونسية بمفعول هذه الأزمة العالمية، حيث تراجعت منتجات زيت الزيتون المصدرة والقوارص والفواكه وغيرها.

إن هذه النتائج السلبية النسبية لا تختصر فقط في هذه الجوانب الاقتصادية العينية، بل تتعدى ذلك لتشمل إشكالية كبيرة يتعايش معها الاقتصاد التونسي، هي إشكالية البطالة والتشغيل.

ج- الإشكاليات الكبرى للبطالة والتشغيل في الاقتصاد التونسي

من النفاص الملحوظة في المسيرة الإنمائية الاقتصادية التونسية الناجحة في الفترة الزمنية الممتدة من ١٩٨٦ إلى ٢٠٠٨، تظل دائماً إشكاليات استقرار وتنامي البطالة في حدود ١٤ بالمئة في المتوسط من إجمالي قوى العمل. فتشغيل هذه القوى العاملة، خاصة المتكونة ذات مستويات تعليمية متقدمة، يمثل أهدافاً وتحديات هامة، لا بد من تحقيقها. ففي غياب ذلك، تكون البطالة إحدى العوائق أمام دفع التنمية الشاملة والمستدامة لهذا الاقتصاد النامي والواعد.

وعلينا والحالة هذه، تحليل هذه الإشكاليات في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية، التي ستؤثر سلباً في هذا الميدان الحيوي الاقتصادي، لا لتونس فحسب، بل وأيضاً لكافة البلدان العربية دون استثناء. ويمكننا دراسة هذه الإشكاليات العويصة عبر الوقوف عند العوامل الداخلية والخارجية التي تهم الاقتصاد التونسي في متغيراته الكلية والجزئية في كافة القطاعات الاقتصادية الإنتاجية وتفسير حالة سوق العمل فيه مع ذكر السياسات المتبعة للحد من البطالة ودفع حركة التشغيل. بعبارة أدق، يشتكي الاقتصاد التونسي من عدة مشاكل أهمها:

(١) قصور الاقتصاد التونسي عن بعث مواطن شغل كافية

إن تمكنت تونس من تحقيق نتائج اقتصادية مشجعة في مجالات النمو الاقتصادي والدخل الفردي والاستثمار والانخراط تدريجياً في اقتصاد السوق المعولم، إلا أن قطاع التشغيل وحركيته تبدو دون التوقعات المنتظرة وبعيدة كل البعد على تلبية الحاجيات الضرورية لمسيرة هذا الاقتصاد النامي. فالبطالة بكل أشكالها الهيكلية والظرفية والتقنية تشمل قرابة النصف مليون ساكن وتهم خصوصاً الشباب حاملي الشهادات العليا خريجي المدارس والكليات الذين لا يجدون العمل عند تخرجهم لسنوات قد تطول أحياناً.

وهناك ثلاثة عوامل رئيسية تفسر بشدة تواجد وتنامي البطالة في الاقتصاد التونسي التي تعتبر عائقاً كبيراً أمام المسيرة الإنمائية للبلاد. وتتمحور هذه العوامل حول: تفشي البطالة في صفوف الشباب المتعلم والمتكون العمود الفقري للهرم السكاني التونسي. وتشمل أيضاً الإناث أكثر من الذكور بمعدلات هامة جداً. وتوزع أخيراً، على مختلف المناطق بصورة متباينة حيث تتركز البطالة في المناطق الداخلية للبلاد وبعض مراكزها الحضرية الآهلة بالسكان.

ولإعطاء مزيد من التفسير حول هذه المعظلة الاقتصادية والاجتماعية المعيقة للتنمية التونسية، التي تجابه الآن الآثار السلبية للأزمة الاقتصادية العالمية، علينا التطرق إلى العديد الأسباب الداخلية والخارجية الكامنة وراء وجود وتنامي البطالة ومحدودية حركة التشغيل التي تهم كل المناطق والأفراد والجماعات وبالأحرى المؤسسات الاقتصادية الخاصة والعامة.

(٢) عجز في نمو المؤسسات الاقتصادية الحالية

تؤكد بعض الدراسات أن مؤسسات القطاع الخاص التونسية غير قادرة على بعث مواطن شغل بصورة دائمة ومنتامية، وعلى إرساء علاقة ترابطية متينة مع المؤسسات التكوينية لعديد الأسباب منها ضعف التأطير وغياب مراكز البحث والتجديد التكنولوجي. فالمؤسسات القديمة مثلاً لا تستطيع في الأمد القصير بعث مواطن قارة إضافية جديدة للحد من البطالة. كما إن المؤسسات المحدثّة لا تتمكن من بعث هذه المواطن التشغيلية، إلا بعد انقضاء قرابة ثلاث سنوات على إحداثها، وربما تبدأ في تقليص عدد متزايد من مشغليها بعد ست سنوات من إحداثها، نظراً إلى العديد من العوائق المادية والمالية والربحية.

فالنسيج الاقتصادي الحالي، المرتكز أساساً على سيطرة المؤسسات الصغرى والمتوسطة، لا يساهم بصورة فعالة في إحداث مواطن شغل كافية في الزمان والمكان، لإشباع طلبات العمل والحد هكذا من البطالة. هناك أيضاً بعض الإشكاليات الأخرى التي تعيق إحداث المؤسسات وبعث مواطن شغل إضافية تتطلبه السيرورة الإنمائية للبلاد تتلخص في ما يلي:

(أ) عدم تطبيق بصورة صارمة وفعالة الترتيب المنظمة للمنافسة

مما قد لا يساعد البتة على النمو المؤسسات. فالرقابة لا تشمل إلا المؤسسات الرسمية القانونية وتترك جانباً المؤسسات الفردية والجماعية اللارسمية والأهلية التي تكبر وتتعاظم حجماً وقيمة وتنافس بصورة غير شرعية ولا بشفافية المؤسسات الخاصة الرسمية المتواجدة.

(ب) عدم تلاؤم آليات التمويل المتاحة مع حاجيات المؤسسات الاقتصادية

فانعدام الموارد الذاتية للمؤسسات الاقتصادية وتقلصها أحياناً وضيق السوق المالية لدعم الأنشطة الاقتصادية وتمويلها كما وكيفاً لا يتيح الفرصة أمام هذه المؤسسات الاقتصادية لتنمو وتحدث مواطن شغل. بعبارة أدق، يمكن التأكيد أنه، ورغم التشجيعات المتنوعة التي تنتجها الحكومة للأفراد والمؤسسات الاقتصادية والاجتماعية، فإن سير عمل هذه المؤسسات الناجع والفاعل مختل ومنعدم أحياناً.

(ج) غياب إقتناص فرص التصدير في البلدان خارج الاتحاد الأوروبي

فتونس، التي تنعم بمزايا تنافسية عالية دولياً، ليست متواجدة في أسواق جل مناطق العالم خاصة الصاعد والنامي. فهناك غياب شبه تام للمؤسسات الاقتصادية التونسية في البلدان الأفريقية والبلدان الآسيوية والبلدان الأمريكية اللاتينية. زد عن ذلك، غياب منظومة تمويلية نوعية ملائمة لطلب هذه البلدان وهيمنة الإجراءات اللاتينية الخاصة بصرف العملات الوطنية وإشكاليات الكفالات والرهانات وغيرها. كما إن الأسواق العمومية الحكومية لا تقوم بدورها المنوط بعهدتها في التنمية الاقتصادية والنهوض بالصادرات. بعبارة أخرى، يظل تقنين الأسواق العمومية من طرف الدولة الباحثة عن مزيد من الموارد المالية الذاتية

وعلى السيطرة على مشترياتها ومبيعاتها، والمحافضة هكذا على مداخيل الدولة ونفقاتها، إحدى العوائق التي لا تيسر هذه العملية.

(د) نقص الاستثمار الخاص الوطني التونسي

على الرغم من ارتفاعه، فإن هذا الاستثمار يبقى غير كافٍ ومتردداً، لا يبحث إلا عن المردودية الآنية والأمان والسيولة القصيرة المدى. ويفيد البنك العالمي سنة ٢٠٠٤ أن الاستثمار الخاص العيني الحقيقي التونسي هو أقل بثلاث نقاط مقارنة بالاستثمار الخاص الاحتمالي. مما يحرم البلاد من نسبة نمو للنتاج المحلي الإجمالي بـ ٥ بالمئة وزيادة في إحدات مواطن الشغل بنسبة ٢,٥ بالمئة.

الشيء الذي يضع نقط استفهام كثيرة حول منظومة التحفيز والمبادرة ومنظومة التمويل والتوجيه الخاصة بالاستثمار والمرافقة وتأطير المؤسسات الاقتصادية في القطاع الخاص المذكور وذلك بالرغم من الإجراءات والسياسات التحفيزية التي تتيجها الدولة لهذا القطاع الهام والحيوي في الاقتصاد التونسي عبر التسهيلات المالية، وعقود التشغيل الظرفية الاندماجية وتيسير بعث المؤسسات وريادة الأعمال لفائدة الشباب المتعلم بواسطة صناديق تمويلية خصوصية كصندوق ٢٦/٢٦ و ٢١/٢١ وكذلك بسن قوانين نوعية للتقليل من تقنين عدد القطاعات وخصخصتها وبيعها للقطاع الخاص.

لكن هذه الإجراءات والسياسات المتعبة لدعم مسيرة التنمية في تونس التي تعتبر إيجابية جداً تستدعي والأزمة بدأت فعلاً تلقي بظلالها، العديد من الحلول لمجابهة تأثيرها.

ثالثاً: الحلول المقترحة لمجابهة الأزمة الاقتصادية العالمية

إن الأزمة المالية الدولية التي برزت للوجود في أواخر سنة ٢٠٠٧، وعلى امتداد سنة ٢٠٠٨، وإلى اليوم؛ قد انتشرت فعلاً في أرجاء العالم، وأضحت أزمة اقتصادية عالمية ركودية، أثرت بشده وبدرجات متفاوتة في مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية للبلدان المتقدمة والصاعدة والنامية ومن بينها الاقتصاد التونسي الذي يتطلب بعض الحلول للحد ما أثر الأزمة المحتملة. وفي هذا السياق نشير إلى أن الحكومة التونسية بدأت منذ نهاية سنة ٢٠٠٨ في اتخاذ عديد الإجراءات الاقتصادية المالية الوقائية نذكر أهمها في النقاط الرئيسية التالية:

- أعلن البنك المركزي التونسي إجراءين هامين، بغية إعادة الثقة لدى المستثمرين المترددين وغيرهم ولدى المصارف والبنوك وهؤلاء وعملائهم يتمثلان أساساً في التقليل من نسبة الفائدة لدى البنوك بـ ٠,٧٥ نقطة قاعدية، لتكون هكذا نسبة الفائدة المسحوبة على العمليات التجارية والمالية ٤,٥ بالمئة مقابل ٥,٢٥ بالمئة، وأيضاً تقديم تسهيلات مستمرة ائتمانية وإيداعية لتنشيط وسائل الإقراض التي بقيت متقلصة.

- تشجيع الاستثمارات ودعم المؤسسات الاقتصادية التصديرية لمختلف التسهيلات المالية كالقروض في المسيرة وتمكينها من مكافآت هامة لتتمكن من المحافظة على أسواقها الخارجية الأوروبية وغيرها.
- بحث خلية متابعة للأزمة على مستوى البنك المركزي لها كل الصلاحيات الإجرائية مع إنشاء في الوقت نفسه مركز للبحوث والدراسات المالية والنقدية في صلب مؤسسة هذا البنك.
- رفع قسط من الضرائب المفروضة على المؤسسات الاقتصادية التصديرية وإعادة جدولة ديونها المتخلدة بدمتها مع تحمل الدولة جزءاً من الأعباء المالية المتأتية من عقود تأمين وإعادة تأمين عمليات التجارة الخارجية في حدود ٥٠ بالمئة.
- تتحمل الدولة أيضاً ٥٠ بالمئة من إجمالي النفقات الاجتماعية التي تسدها المؤسسات الاقتصادية لفائدة عملها ومستأجريها بعنوان مساهمتها في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي طيلة الفترات الزمنية الصعبة التي تمر بها المؤسسات. كما تتحمل الدولة قسطاً هاماً من أجور ومنح الإطارات العليا الذين يقع تشغيلهم للمرة الأولى عند تخرجهم من طرف المؤسسات الاقتصادية المعنية.
- التمسك والتمادي في تنفيذ الاستثمارات الحكومية والعمومية الخاصة أساساً بالبنى التحتية وقطاعات النقل والاتصالات وغيرها، حفاظاً ودفعاً للتشغيل والحد من البطالة التقنية وآثار الأزمة الخارجية.

خاتمة

- ١- تمثل الأزمة المالية الدولية التي أدت إلى أزمة اقتصادية عالمية مرحلة خطيرة جداً في النمو الاقتصادي العالمي وتفتح جل البلدان بعضها على بعض في إطار ظاهرتي العولمة والعالمية. فتأثيراتها في الاقتصادات العالمية كانت متقدمة أو صاعدة أو نامية كثيرة جداً تؤسس لبعث منظمات اقتصادية عالمية جديدة تتلاءم والتطورات الحالية التي تشهدها كافة البلدان دون استثناء.
- ولا بد هنا من أن نفكر في الحلول العاجلة والآجلة لتفادي تداعيات وآثار هذه الأزمة من ذلك، أننا نرى تباعاً الابتعاد من الأزمة الاقتصادية إلى أزمة التنمية. لم تستطع البلدان النامية التخلص من الأزمة الاقتصادية العالمية فقد انخفضت بصورة ملحوظة جداً معدلات النمو الاقتصادي التي سجلت نسب سلبية في أغلب المناطق الجغرافية العالمية. فاعتماداً على توقعات البنك الدولي، تستطيع القول إن جل البلدان النامية مدعوة إلى تحاشي الركود الاقتصادي خلال هذه السنة (٢٠٠٩)، ونحن في الربع الأخير من نهايتها. من ذلك، أن نموها الاقتصادي السنوي خلال هذه الفترة الزمنية في المتوسط سوف ينحصر في حدود ١,٢ بالمئة فقط.
- إلا أن تداعيات الأزمة ونتائجها المرتقبة ليست متشابهة بالنسبة إلى كل البلدان النامية. فالبلدان الصاعدة كالبرازيل والصين والهند وروسيا، التي تأثرت بشدة بالفقرة الفجئية للأزمة المالية العالمية، قد تمكنت في الآونة الأخيرة وبصورة تدريجية من تدارك هذه النتائج السلبية لهذه الأزمة، وأضحت هكذا على استعداد لتسجيل معدلات نمو اقتصادية إيجابية نتيجة لعديد السمات الخاصة بها. فالصين مثلاً استطاعت بلوغ

معدل نمو اقتصادي خلال هذه السنة حددت نسبته بـ ٩ بالمئة، الأمر الذي يتماشى والأهداف الرسمية المرسومة لذلك في نهاية سنة ٢٠٠٨. تلك النتيجة الإيجابية المسجلة تأتت عموماً من إنتاج مشط لم يشهده هذا البلد من قبل. وهي تمثل هكذا نموذجاً يُحتذى بالنسبة إلى البلدان العربية عموماً؛ إذ تمكنت الصين من الابتعاد عن تطور الأزمة الاقتصادية العالمية فيها إلى أزمة تنمية تخلخل مسيرتها الاقتصادية الناجحة.

ويختلف هذا الوضع مع الظروف التي تمر بها الآن بعض البلدان الصاعدة الأخرى. ففي آسيا مثلاً، تعيش بلدان النور القديمة ونعني بذلك، ماليزيا وإندونيسيا وتايلند والفلبين، أوضاعاً حرجة تؤسس لإعادة النظر جذرياً في نمطها الإنمائي الذي كان وراء نموها الاقتصادي المطرد خلال الفترات الزمنية الماضية، من جراء تقلص نمو التجارة العالمية التي راهنت عليها إذ ربطت تفتحها الاقتصادي وتنميتها الداخلية بتطور هذه التجارة، وأصبحت هكذا رهينة تغير العلاقات الاقتصادية الدولية.

أما في البلدان العربية ومن بينها تونس، فإن الوضع يختلف تماماً عن البلدان المتقدمة والصاعدة الأخرى، لأن المقاربات الإنمائية ونسق النمو في هذه البلدان قد مكنها من تسجيل نتائج اقتصادية واجتماعية مشجعة، مكنها من تفادي قدر الإمكان الآثار السلبية الخطيرة لأزمته المالية الدولية والاقتصادية العالمية. وعليها في الوقت نفسه اليقظة والتأقلم مع المتغيرات الدولية لتفادي الأزمة التنموية.

٢- أهمية تحدي التخفيف من نقص التمويلات

على الرغم من التباين الحاصل بين اقتصادات البلدان النامية، فإن التحدي الأكبر أمامها، يبقى التقلص المذهل في التمويل الخارجي. فانخفاض الموارد المرتبطة بالضرائب المفروض على التجارة الدولية المنفصلة، والنقص الحاصل في الإعانات المقدمة من طرف المؤسسات المالية الدولية، واستحالة أو صعوبة النفاذ إلى الأسواق المالية الدولية زمن الأزمة، يعيق النشاط الاقتصادي في البلدان النامية. ففي البلدان الأفريقية والعربية على سبيل المثال لا الحصر، بلغ عجز الموازنة العامة للنواتج المحلي الإجمالي نسبة ٥,٤ بالمئة خلال سنة ٢٠٠٩ مقابل نسبة ٢,٨ بالمئة للسنة الماضية ٢٠٠٨.

فالبلدان الأفريقية والعربية مجبرة مستقبلاً على الاعتماد أساساً على مواردها الذاتية، وذلك بواسطة دعم التعاون البيئي والمتعددة الأطراف بين مختلف البنوك المركزية الأفريقية والعربية. فيها زيادة على ذلك، أن هبوط تحويلات المهاجرين المالية يمثل أيضاً تهديداً قوياً أمام التنمية. فقد بلغ حجم هذه التحويلات من الخارج صوب هذه البلدان قبل اندلاع الأزمة ٣٠٠ مليار دولار، وقد تقلص هذا الحجم بشدة خلال هذه الفترة الأخيرة، حيث تؤكد توقعات البنك العالمي بأن نسبة هذا التقلص ستحوم بين ٣ بالمئة و ٨ بالمئة في سنة ٢٠٠٩. علماً بأن نمو اقتصاد عديد البلدان النامية مرتبط بقوة بهذه الموارد المالية الخارجية.

٣- إعادة التفكير في الإعانة الإنمائية

يمثل انخفاض مستوى النمو واعتماد سياسات اقتصادية تقييدية تكشفية من طرف عديد البلدان النامية عائقاً كبيراً يقود إلى تبعات خطيرة بالنسبة إلى المتساكنين الأكثر فقراً. مما يفترض حتماً إعادة النظر في الإعانة الإنمائية المقدمة. فبحسب بعض المحللين الاقتصاديين وفي مقدمتهم إستانر دوفلو (Esther Duflo)، أستاذ العلوم الاقتصادية في المعهد الأمريكي التكنولوجي (M.I.T.)، فإن الأشكال التقليدية للإعانة لم تتمكن من تحقيق النجاح المنتظرة. وبناء عليه، لا بد والحالة هذه، من صياغة أنماط جديدة ذرائعية تطبيقية لهذه الإعانة الإنمائية التي تأخذ في الاعتبار حاجات البلدان النامية الأفريقية والعربية وغيرها. تلك الإعانة الواجب توجيهها إلى القطاعات الأكثر حاجة إليها وإلى المجالات الحيوية الفردية والجماعية في البلدان المذكورة التي تشكو البطالة والفقر والفاقة والتدخين. فبهذه الإعانة والتعاون بين مختلف البلدان المتقدمة والصاعدة والنامية يمكننا التأكيد أن الأزمة الاقتصادية الركودية العالمية التي تعاني جل البلدان ستتقلص شيئاً فشيئاً في السنوات المقبلة.

المصادر

- 1) Blot C., S. Le Bayon, M. Lemoine et S. Levasseur, 2009, « De la crise financière à la crise économique : une analyse comparative France – États-Unis », Revue de l'OFCE, n° 110.
- 2) Gorton G.B., 2008, « The subprime panic », NBER Working paper.
- 3) Artus P, Betbeze J, Christian B et Gunther C, 2008, "La crise des Subprimes", Rapport du Conseil d'Analyse Economique, la documentation Française, Paris 2008.
- 4) « The global housing boom » juin 2005, the Economist
- 5) Aglietta M. et S. Rigot, 2009, « Crise et rénovation de la finance », Éditions Odile Jacob.
- 6) FMI (2009), « The implications of the global financial crisis for low income countries » mars 2009.
- 7) Aglietta M. 2008, "Comprendre la crise du crédit structuré" Lettre du CEPII, n°275 Février 2008.
- 8) Helmut R, 2008 "La crise financière et ses retombées : Les marchés émergents à l'épreuve", OECD Economics Department Working Papers, No 83.
- 9) Haugh, D., P. Ollivaud and D. Turner (2009), "The Macroeconomic Consequences of Banking Crises in OECD Countries", OECD Economics Department Working Papers, No. 683
- 10) Rapport Banque Mondiale 2009, « Evolutions et perspectives économiques 2009 : Naviguer à travers la récession mondiale. »
- (١١) د. عبد الفتاح العموص: "الأزمة المالية: أسبابها وتأثيراتها على الاقتصادات المتقدمة والنامية - جامعة صفاقس - تونس تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨)
- 12) Arvind Subra Manian : « Paul krugman : un économiste militant » Finances et Développement. Problème économique N°2934- 7 Novembre 2007.
- (١٣) د. عبد الفتاح العموص: مصدر سابق الذكر
- (١٤) د. عبد الفتاح العموص: الرهانات والتحديات الاقتصادية والاجتماعية المستقبلية للاقتصاد التونسي - جامعة صفاقس - (تونس-تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩).
- 15) Rapports du Suposium de Davos 2008 et Oxford Busness Group : « Tunisie une économie étonnamment robuste » African Manager, Janvier 2009.
- (١٦) تقارير البنك المركزي التونسي لسنتي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ باللغة الفرنسية - حزيران/يونيو ٢٠٠٨ - حزيران/يونيو ٢٠٠٩.
- (١٧) تقارير البنك المركزي التونسي - مصدر سالف الذكر.
- 18) OCDE, 2009, "Perspectives économiques en Afrique 2009: Synthèse "Perspectives Economiques de l'OCDE, no. 13